نحو ميثاق لإعداد الرسائل الجامعية ومناقشتها
فى ضوء متطلبات الجودة و تطبيق نظام الساعات المعتمدة

إعداد

أ.د/ نجوى يوسف جمال الدين

أستاذ أصول التربية
وقائم بأعمال عميد معهد الدراسات والبحوث التربوية
جامعة القاهرة

نحو ميثاق لإعداد الرسائل الجامعية ومناقشتها
فى ضوء متطلبات الجودة و تطبيق نظام الساعات المعتمدة

أ.د/ نجوى يوسف جمال الدين*

المقدمة:

الأطروحات أو الرسائل الجامعية – الماجستير والدكتوراه – يمكن تناولها والتعبير عنها باستخدام مصطلحات عديدة ومن زوايا مختلفة، وباعتبار أن الجامعة هى المؤسسة المنشغلة بالمعرفة إنتاجا ونشرا وتطبيقا كوظائف أساسية لها في البحث (إنتاج المعرفة)، والتدريس (نشر المعرفة)، وخدمة المجتمع (تطبيق المعرفة)، وبالنظر إلى أنها ربما تكون هى المؤسسة الوحيدة التي يقع على عاتقها إعداد الباحثين، فقد بدأ يظهر في الآونة الأخيرة، ونتيجة لتفاعل عوامل عديدة، اهتمام كبير بكل جوانب هذه العملية:

- إعدادا– إعداد الرسالة من حيث بنيتها كإنتاج فكري؛
- تقويما ومناقشة– التحكيم كأسلوب يراقب به الوسط العلمي التزام الباحثين بالقيم العلمية؛
- نشرا وتطبيقا– وذلك للاستفادة من البحث التربوي كقضية تدخل في صلب دور الجامعة في خدمة المجتمع.

ومن هنا يكون من المهم إلقاء الضوء على كل هذه الجوانب معا وفي وقت واحد، أي إعداد الرسائل، ومناقشتها، والاستفادة منها، كرؤية مكتملة لدورة البحث العلمي ودور الجامعة المعرفي، فإذا جاز هنا استخدام لغة الاقتصاد (الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) نكون بصدد قضايا إنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها، أي البحث التربوي إنتاجا وتقويما وتطبيقا وهو ما سبق التعبير عنه بوظائف الجامعة وأدوارها الثلاثة كما هو متعارف عليها اليوم.

وفي البداية لابد من الإشارة إلى أهم العوامل التي أدت إلى تركيز الضوء وتأكيد الاهتمام بكل هذه الجوانب في السنوات الأخيرة، أكثر من أي وقت مضى، وتزايد الحديث الدائر حول الجودة والعدالة في إعداد الرسائل الجامعية ومناقشتها، وضمانات الاستفادة منها، إنها عوامل عديدة متفاعلة، عوامل هيكلية بنيوية حدثت

* **أ.د/ نجوى يوسف جمال الدين:** أستاذ أصول التربية– وقائم بأعمال عميد معهد الدراسات والبحوث التربوية–جامعة القاهرة.

وتحدث نتيجة تغير في بنية المجتمع وبنية الجامعة نتيجة الثورات المتتالية، بل واندماج تلك الثورات معا، ثورة المعلومات والاتصالات، والثورة في فهم العقل البشري، والاتجاه نحو مجتمع المعرفة **وما وراء المعرفة**، وانعكاس ذلك وتزامنه مع حدوث ثورة في داخل الجامعة بتوجهها نحو إدخال الساعات المعتمدة وتبني نظم ضمان الجودة وثقافة السوق في كل أنشطتها بما فيها دورها في البحث وإنتاج المعرفة، وفيما يلي المزيد من التوضيح:

- **التوجه نحو المساءلة وإثبات الكفاءة والفاعلية على مستوى الجامعة:**

على الرغم من الاعتراف باستقلالية الجامعة – كمبدأ قديم ظهر منذ القرون الوسطى، ويعني من منظور البحث العلمي، أن الجامعة قادرة على إنتاج المعرفة ونشرها بالأسلوب الذي يبدو لها مناسبا، بكل ما يتضمنه ذلك من الاعتراف بحاجة منتجي المعرفة إلى التمكن من العمل وفق برنامجهم الخاص فلا يخضعون سوى لتقويم أندادهم دون أي تدخل خارجي.

على الرغم من هذا الاعتراف بالاستقلالية إلا أن الجامعة قد تعرضت أثناء مسيرتها الطويلة عبر الزمن إلى ضغوط عديدة داخلية وخارجية محلية ودولية ظهرت بوضوح في العقد الأخير من القرن العشرين وانعكست ملامحها في جوانب عديدة منها على سبيل المثال:(أورلندو ألبورنوز، ١٩٩١،٢٤١)، (Levine, Arthur E. 2000)

- ظهور نظام إنتاج المعرفة الموزع Distributed knowledge production system، الذي يرتكز على إنتاج المعرفة في سياق التطبيق وفي إطار أساس عريض من نظم ضبط الجودة مع تعزيز المساءلة المجتمعية.
- التأكيد على دور الجامعة في خدمة المجتمع.
- اعتبار التعليم الجامعي حقا وليس امتيازا.
- تنويع التعليم الجامعي بين تعليم جامعي حكومي، وتعليم جامعي خاص، وتعليم بلغة أجنبية، وتعليم جامعى أهلي، وتعليم جامعى دولى، وتعليم جامعى مفتوح ومن بُعد، وإلكترونى، وافتراضى، ومدمج، وغيرها من أنواع.
- تغير نوعية طلاب التعليم الجامعي.
- التطور التكنولوجي السريع وظهور شبكات المعرفة.
- العولمة.

وغير ذلك من عوامل تفاعلت كلها معا وأدت إلى التأكيد على ضرورة تقويم نتائج التعليم الجامعي من خارجه، وفي ضوء معايير مجتمعية أكثر منها معايير فكرية بحتة.

واتسع مفهوم التقويم والمساءلة Accountability وقياس العائد ليرتبط بمراقبة مجمل وظائف الجامعة بما فيها البحث العلمي، وتم التأكيد على ضرورة تأدية الحساب ليس فقط بالمعنى الإداري، ولكن أيضا من زاوية أعم وأشمل تتناول الصلة بين الغايات والوسائل آخذة في الاعتبار متطلبات الجامعة والمجتمع، لتصبح الجامعة في النهاية مطالبة بأن تؤدي الحساب لمراجع ومؤسسات خارجية شتى، وتكون مسئولة أمام المجتمع عن الوظائف التي تضطلع بها، وعليها أن تُثبت للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فاعلية عملها وتعطي الدليل على عدالة عملياتها الداخلية في اتخاذ القرارات و يجري اليوم البحث عن كيفية تحقيق التوازن الأمثل بين الاستقلالية والمساءلة. لتبدأ كل الدول مع بداية الألفية الثالثة في إصدار قوانين بإنشاء هيئات قومية لضمان الجودة والاعتماد.

- **التوجه نحو ضمان الجودة:**

وإذا كان تعريف الجودة . كما هو موضح في نصوص القوانين الصادرة بإنشاء هيئات قومية لضمان الجودة والاعتماد . بأنها تعني: "درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها العميل أو تلك المتفق عليها طبقا لمعايير محددة" (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٤، ٢٨)، فإن هذا يعني أنه قد بدأت تظهر في داخل الجامعة مجموعة من الاتجاهات الجديدة التي تحكم الممارسة، فالتركيز على ضمان الجودة يعني التركيز على **حقوق المستهلك**، وفي سياق الجامعة ينظر إلى الطالب باعتباره مستهلك يدفع وليس متلق لخدمة الرفاهة.

ومن ثم فإن هذا الموضوع يصبح بمثابة ثورة دخلت بين جدران الجامعة وحولتها من برج عاجي إلى مؤسسة ترتبط بثقافة السوق، وهذا الارتباط ليس مجرد إقامة علاقات تبادل مع سوق العمل (مثل قطاع الصناعة وقطاع الأعمال) كأن تقوم الجامعة بإعداد خريجين قادرين على الوفاء باحتياجات سوق العمل، وتقوم الصناعة ورجال الأعمال بتقديم الدعم الفني والمالي، ولكن قد تتجاوز هذه العلاقة البسيطة للأخذ والعطاء بين الجانبين لتتضمن بالإضافة إلى ذلك تبني أساليب وثقافة السوق في العمليات الإدارية والممارسات التي تتم داخل الجامعة، **حيث يتضمن التركيز على حقوق المستهلك وضع محكات ومعايير واضحة وعمليات ظاهرة، وشفافية في الإجراءات**، ومن هنا أصبح التركيز على ضمان الجودة ووضع

المعايير عملية تشمل كل جوانب المنظومة الجامعية، فلا تقتصر على طلاب الدرجة الجامعية الأولى ولكنها بدأت بالإضافة إلى ذلك تنتقل إلى طلاب الدراسات العليا، ومناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه، وحيث يُنظر إلى تطوير التقويم على أنه أقوى أداة لتغيير التعليم العالي.

ولا يعتبر التوجه نحو المساءلة والمحاسبية وضمان الجودة الشاملة في العمل الجامعي (وفي القلب منه الوظيفة البحثية للجامعة) هو العامل الوحيد نحو رؤية هذه الممارسات من منظور جديد، ولكن، وكما سبقت الإشارة تفاعلت عوامل عديدة داخل الجامعة وخارجها.

- **التفجر المعرفي وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

إن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر بمثابة الفرصة والتحدي في آن معاً، فقد أوجدت التكنولوجيا الأداة لمواجهة التحدي من خلال النمو السريع في تكنولوجيا المعلومات والشبكات والنشر الإلكتروني، والذي أدى إلى توصيل المعرفة والعلم الجامعي لكل راغب فيه وقادر عليه، ليس فقط إلى عتبات المنازل، ولكن عند أطراف الأصابع، وفي نفس الوقت حققت الاتصال العلمي بين العلماء في كل مكان، وغيرها مما كان له انعكاس كبير على إنتاج البحوث ونشرها وتوظيفها، وأيضًا على عمليات النشر والتوثيق، بل وأكثر من هذا، الوصول إلى المستفيد من البحث التربوي في مكانه والتواصل معه من أجل الحصول على تغذية راجعة فورية، وربما يكون الأثر الملموس والأكثر وضوحا اليوم هو انعكاس استخدام الإنترنت – الذي فرض نفسه كمصدر لا غنى عنه للحصول على المعرفة– على إعداد الرسائل، والنشر العلمي، بل وحتى كيفية توثيق المصادر الإلكترونية.

- **التطوير التنظيمي:**

مما لاشك فيه أن العولمة، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وثقافة الجودة والتعلم المستمر والتأكيد على العميل كقيمة رئيسية فى المنظمة يقود إلى التوجه نحو التطوير التنظيمي للتكيف مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية... المتغيرة والمتطورة باستمرار. ومن هنا، وعلى المستوى المؤسسي، يتم التأكيد دائما على أن نجاح الدراسات العليا فى أداء أدوارها يتوقف على مدى كفاءة إدارتها والعمليات الإدارية المتمثلة فى التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة للدراسات العليا ؛فيلزم وجود إدارة ناجحة والخروج من الشكل التقليدي للإدارة والبعُد عن القوالب التنظيمية الجامدة غير المرنة.

والتنظيم الإداري للدراسات العليا يعنى الإطار العام أو الهيكل الذى يشمل العمل بالدراسات العليا ويحدد مساره من توزيع للمسئوليات وتحديد الاختصاصات عن طريق ما توفره إدارة الدراسات العليا من وحدات تنظيمية وترتيبات لتحقيق أهدافها فى ضوء ما لديها من قوانين ولوائح. ويساعد أتباع النظم الإدارية الحديثة، وتوظيف الأساليب التكنولوجية المتطورة، والاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الناجحة فى هذا المجال على تحقيق كفاءة التنظيمات الإدارية التى تسهم فى زيادة كفاءة الدراسات العليا.

فلو أخذنا جانبا واحدا فقط من جوانب تطوير إدارة الدراسات العليا نجد أن تجارب الدول تُظهرا تطورا كبيرا؛ ففى إحدى الجامعات (موقع الجامعة الأرجنتينية بيونس آيرس على الشبكة العالمية للمعلومات https://www.uba.ar/postgrados/contenido.php?id=79) على سبيل المثال يتم التسجيل من خلال أمانة الدراسات العليا التابعة لإدارة الوحدات الأكاديمية بالجامعة، حيث تقوم أمانة الدراسات العليا بتقديم المشورة فى إدارة وتنظيم البرامج من أجل تعزيز التنمية المهنية والأكاديمية لطلاب الدراسات العليا... ويتفرع عن أمانة لجنة الدراسات العليا عدد من اللجان تختص بشئون الدراسات العليا كلجنة تنظيم الماجستير، ولجنة تنظيم الدكتوراه، ولجنة بحوث ما بعد الدكتوراه، ولجنة التخصصات التى تختص بالدبلومات التمهيدية والمتخصصة، ولكل لجنة من هذه اللجان مهام محددة، كما يتفرع عن أمانة لجنة الدراسات العليا وحدة الدراسات العليا المشتركة وفيما يلى عرض لبعض مهام لجنة تنظيم الماجستير، حيث تتولى لجنة تنظيم الماجستير القيام بالمهام التالية:(أم هاشم أحمد محمد أحمد أبو عميرة، ٢٠١٥).

١. تقويم خلفية المتقدمين لدراسة الماجستير.
٢. تقترح على مجلس الإدارة أو مجلس المحافظين حسب الاقتضاء ما يلى:

- إبداء الرأي بالقبول أو الرفض لطلبات المتقدمين ووضع متطلبات أخرى للقبول عند الضرورة.
- تعيين أعضاء هيئة التدريس المكلفين بالتدريس للماجستير.
- تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير المشارك بلجنة الماجستير، ومستشاري الدراسة.
- تشكيل أعضاء هيئات المراجعين لبحوث الأطروحة.
- الموافقة على المقررات الدراسية فى كل درجة ماجستير.

٣. التأكد من تنفيذ المقررات ووضع مقترحات التعديل.
٤. التأكد من تنفيذ خطط البحوث الموضوعة.
٥. اعتماد المجلس الأعلى للوائح الماجستير فى كل وحدة من الوحدات الأكاديمية بالكليات والتى يجب أن تتضمن:
- وضع آلية عمل لجنة الماجستير ١؛
- شروط تعيين مشرفى الماجستير؛
- شروط تعيين مديرى الدراسة والمشارك فى الإدارة؛
- تحديد مهام المشرفين على الأطروحة والمشارك فى الإدارة، ومديرى الدراسة؛
- شكل وتوقيت الدورات والحلقات الدراسية، وإعداد أطروحة أو بحث الأطروحة؛
- معايير التقويم والمراجعة بشكل مستمر؛
- شروط التشكيل النهائي للجنة المناقشة والشكل النهائى للأطروحة؛
- إجراءات التقديم والمصادقة على الأطروحة (المنح)؛
- إجراءات المعادلة للموضوعات والشهادات الصادرة عن الجامعات الأخرى.

كما نجد أن أمانة الدراسات العليا والتى تختص بقبول الطلاب لمختلف الدرجات العلمية كالدبلومات المتخصصة تخصص لجان مختلفة تتولى تنظيم الدرجة العلمية المكلفة بها لرعاية شئونها ووضع قواعدها وتنظيم إجراءاتها المختلفة من فحص طلبات التقدم وإجراء المقابلات مع المتقدمين، واقتراح المشرفين ووضع خطط برنامج الدراسة وغيرها من المهام والإجراءات.

ومما سبق نجد أن تطوير إدارة وتنظيم وتخطيط قطاع الدراسات العليا والبحوث ومتابعته يمثل العمود الفقرى لنجاح الدراسات العليا ويعتبر وسيلة لتحقيق أهدافها وبخاصة فى ضوء ما يتم تبنيه حاليا من نظام الساعات المعتمدة فى جميع المجالات والتخصصات بالجامعات المصرية فى الآونة الراهنة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توجد جوانب عديدة أخرى تخضع للتطوير والتحديث المستمر مثل: تدريب المعيدين والمدرسين المساعدين، والتسجيل والإشراف الإلكتروني، وإنشاء مكاتب دولية لرعاية الطلاب الوافدين، وتسويق البحوث وتسويق برامج الدراسات العليا... وغيرها مما له صلة مباشرة أو غير مباشرة بعملية إعداد الرسائل الجامعية ومناقشتها.

- **إدخال نظام الساعات المعتمدة:**

تم تطبيق نظام الساعات المعتمدة والاتجاه نحو تعميمه على الجامعات المصرية والعربية، وعلى مستوى الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا وأصبح متطلبا أساسيا من متطلبات التطوير والتقدم للمشروعات التنافسية، ويتم تقديمه كأحد برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لتعريفهم به، وذلك نظرا لما يتمتع به نظام الساعات المعتمدة من مميزات عديدة، منها المرونة، وتنوع وكثرة المقررات الدراسية التى تُقدم للطالب، وإعطائه الحرية فى الاختيار منها بما يتفق مع استعداداته وميوله وقدراته، وسهولة تحديث المقررات ومحتوياتها، ولكن تطبيق هذا النظام يحتاج إلى إمكانات بشرية ومادية كبيرة لابد أن تتوفر حتى ينجح فى تحقيق أهدافه.

فعلى سبيل المثال، وفى مجال التربية صدرت اللائحة الداخلية لمعهد الدراسات التربوية بموجب القرار الوزارى رقم ٢٠٩٧ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٨، وفى ٢٠١٢/١٢/٤ تم إجراء بعض التعديلات عليها والتطبيق الفعلى لها على مستوى دبلومات الدراسات العليا العامة والمهنية، وفى العام الجامعى ٢٠١٣/٢٠١٤ تم التطبيق على الدبلوم الخاصة ودرجتى الماجستير والدكتوراه، وتنص اللائحة الداخلية للمعهد -وفق نظام الساعات المعتمدة- على أنه يشترط لنيل الطالب درجة الماجستير فى التربية أن:

- يجتاز المقررات الإجبارية والاختيارية بمعدل تراكمى لا يقل عن ٧٠% (جيد) وذلك فى السنة التمهيدية للماجستير على فصلين دراسيين.
- بعد اجتياز السنة التمهيدية يسجل الطالب فى مقرر (قاعة بحث ومناقشة) وتسجيل موضوع الرسالة.
- أن يعد رسالة فى التخصص، ويستطيع الدفاع عما جاء فيها أمام لجنة الحكم عليها فى مناقشة علنية، تبرهن على تمكنه العلمى والبحثى. ولا يجوز مناقشة الرسالة قبل مضى اثنى عشر شهرا على الأقل من تاريخ موافقة مجلس المعهد بناء على اقتراح من مجلس القسم على تسجيل موضوع الرسالة.
- ويكون الحد الأقصى للانتهاء من دراسة مقررات الماجستير ومناقشة الرسالة خمس سنوات من تاريخ تسجيل الطالب بالدراسة فى برنامج الماجستير، ومن يتجاوز هذه المدة يلغى تسجيله من الدراسة لدرجة الماجستير.
- أن يمنح مجلس الجامعة الدرجة بناء على توصية مجلس المعهد على منحها بعد اقتراح مجلس القسم.
- يمنح الطالب درجة الماجستير فى التربية فى أحد التخصصات بالمعهد بأى من التقديرات التالية: جيد . جيد جدا . ممتاز.

كما نصت المادة (٦٦) من اللائحة أيضا على قواعد إيقاف قيد الطالب للدراسة لدرجة الماجستير، وفى العام الجامعى ٢٠١٤/٢٠١٥ أضيف إلى المادة (٦٦) فقرة تنص على أنه "يتم تحديد التقدير النهائى لمرحلة الماجستير بحاصل جمع عدد النقاط التى حصل عليها فى المقررات الدراسية وعدد ساعاتها (١٨) ساعة معتمدة مضافة إلى عدد النقاط الحاصل عليها فى تقدير الرسالة بعدد (١٢) ساعة معتمدة، وحددت المادة (٧٩) من اللائحة الداخلية للمعهد شروط الحصول على درجة الدكتوراه من المعهد وفق نظام الساعات المعتمدة.

وهكذا يسير النظامين جنبا إلى جنب فى الوقت الحالى: النظام (القديم) الذى يتضمن تسجيل الرسالة فقط وبدون مقررات، واحتساب الدبلوم الخاصة كسنة تمهيدية ويمكن للطالب الانتهاء من الرسالة بحد أدنى ١٢شهر وفقا لنص قانون تنظيم الجامعات، ونظام الساعات المعتمدة الذى تم البدء فى تطبيقه من العام الجامعى ٢٠١٣/٢٠١٤ وفقا لما تنص عليه اللائحة الداخلية وكما سبقت الإشارة (معهد الدراسات التربوية، ٢٠١٢، ٩٠).

- **الثورة فى فهم الإنسان لعقله:**

الثورة فى فهم الإنسان لعقله وتعني هنا حدوث تطور غير مسبوق في فهم الإنسان لعقله، إذ يؤدي الفهم الجديد للعقل البشري إلى ميلاد أساليب فعالة للتحكم في سلوك الإنسان ومشاعره وذكائه، بصورة تجعل قيم المهارة الذهنية، وكيفية التحكم في السلوك، وهندسة الشخصية وتنمية القدرة على التواصل مع الآخرين، وتعليم القدرات الانفعالية وفهمها، والثقة بالذات... تحتل مرتبة أعلى في سلم القيم والمهارات وسيتم التركيز عليها في السنوات المقبلة، لذا يعتبر التعليم والتعلم هو الأساس في هذه الثورة، وقد عرف ذلك منذ عقود فيما عرف بالتعلم من أجل التدريب على الإحساس بالذات، وديناميات الجماعة، وجماعات المواجهة Encounter groups التي تعلم المشاركين فيها اكتشاف أعماقهم والانتباه إليها... حيث الانتباه هو أول خطوة من خطوات التعلم ويعتبر أحد مقتضياته ويحدث بفعل وجود مثيرات خارجية، ويرتبط ذلك بشكل أو بآخر بالتعلم من الخبرة والتأمل في الممارسة.

وكما يشير جون ج. تايلور في كتابه **عقول المستقبل** إن فكرة البقاء للأصلح في الحياة البدائية، قد حل محلها اليوم فكرة **النجاح للأصلح**...والأصلح هو الأكثر ذكاءً، فالثورة العقلية حولت المنافسة من أعمال العنف الجسمانية إلى مرحلة جديدة يتسع فيها استخدام العقل فإذا كانت الثورة الآلية قد ساعدت على تطويع الإنسان للبيئة، فإن الثورة العقلية تساعده على تطويع المنهج العلمي للسيطرة على العقل وعلى الآخرين لتحسين الذكاء(جون ج. تايلور، ١٩٨٥، ٥-٢٠).

- **ظهور قيم ما بعد الحداثة، ومجتمعات ما وراء المعرفة:**

مع تفكك المجتمع الصناعي والبنى القديمة والتوجه نحو مجتمع ما بعد الصناعة، وما بعد الحداثة، ومجتمع المعرفة، انبثقت قيم أخرى تعبر عن روح العصر وظهرت مصطلحات مثل "Reflexive Modernization"، باتت تتكرر اليوم في كل المجالات، وتعني في مجملها "الإيمان بالقدرة الذاتية على تصحيح المسار من خلال النقد الذاتي (التأمل والتفكير الانعكاسي الانتقادي) بمعنى القدرة على مواجهة ومراجعة الذات لتصحيح المسيرة عن طريق المواجهة مع الأخطاء وهو **التفكير التأملي** أو **التأمل النقدى** Reflexive والتخلص من الاستسلام للفهم المادي الميكانيكي للأمور، وبما يشير إلى الحاجة إلى تطوير عقلية نقدية متسائلة لتصحيح أخطاء العقلية الآلية غير القادرة على فحص وتصحيح مسارها والتي سادت عملية التحديث على مدى القرنين السابقين (التاسع عشر والعشرين) وأصبح الصراع المجتمعي الدائر حاليا لا يتمركز حول وجود نقيضين على شاكلة التقليدي والحديث، بل أخذ يأخذ مداه في سياق تناقضاته الذاتية"(عمرو حمزاوي، ١٤ مايو ٢٠٠٤، ٣).

وبدأ **المدخل التأملي** Reflective approach يشكل أحد المداخل الأساسية في التعليم والتدريب بكل ما يتضمنه ذلك من جانب نقدي، فبالإضافة إلى الجانب المعرفي الذي يركز على ماذا وكيف؟ فإن الجانب النقدي يهتم بالإجابة عن السؤال لماذا؟ ومن ثم فهو يتناول عملية التفكير بشكل صريح، وأصبح يوجد اهتمام كبير اليوم بتنمية مهارات التفكير في كل مستويات التعليم ومراحله. (ياسر عبد الحافظ علي، ٢٠٠٢، ١٠٦- ١٥٧).

وكما يشير محمد أديب رياض غنيمي إلى أنه إذا كانت مجتمعات المعرفة ترتكز على المعرفة كمكون أساسي في الاقتصاد، فإن **مجتمعات ما وراء المعرفة** Met cognitive Societies هي المجتمعات التي تستفيد من المعرفة المتاحة حاليا في توليد مزيد من المعرفة (تكبير المعرفة) ومن ثم فهي تهتم بتحقيق تكامل المعرفة عن طريق إنشاء شبكات المشاركة في المعرفة، وتركز على ضرورة التخطيط للحفاظ على الخبرات المعرفية المتاحة للمؤسسات المختلفة، وتدريب الأفراد على كيفية توثيق معارفهم وخبراتهم بصورة واضحة(محمد أديب رياض غنيمي ١٩٩٧،٣).

وهكذا ففي سياق الثورة العقلية، ومجتمعات ما بعد الحداثة، وما وراء المعرفة أصبح التركيز على وحدات المجتمع الصغرى (الفرد والمؤسسة) مع إعطاء اهتمام كبير لتسجيل الخبرات المكتسبة، وتنمية مهارات التفكير الذهنية، والتركيز على التدبر والتأمل والمراجعة الذاتية.

كل هذه التغيرات مجتمعة والتفاعل بينها أدى إلى تبني معايير الجودة واهتمام الجامعة بالوصول إلى المستفيد النهائي، طالب البحث العلمي، ومستخدم البحث العلمي.

وهكذا فكل ما سبق من تغيرات داخل الجامعة وخارجها يؤكد التوجه نحو البحث العلمي وتناوله في كل حلقاته إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا(تطبيقاً)، إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها، ورؤيتها من منظور جديد وفي ضوء جديد لإبراز أهم جوانبها، والمقصود هنا **إعداد الرسائل العلمية، ومناقشتها، والاستفادة منها** في عملية تتناول أطراف عديدة في جميع جوانب منظومة البحث التربوي، وكقضية تمس:

- الباحث التربوي وإعداده،
- المشرف على البحث،
- المناقش للبحث،
- المستفيد من البحث التربوي، (المستهلك النهائي كالمعلم في المدرسة، و طلاب البحث في الجامعة، بل والمجتمع ككل).

وبشكل يؤكد أنها سلسلة متصلة الحلقات يصعب الفصل بينها والنظر إلى جانب واحد فقط دون بقية الجوانب الأخرى.

أهمية الموضوع:

فإعداد الرسائل ومناقشتها هو مهمة تنفرد بها الجامعة دون غيرها من مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية الأخرى، حيث تتضمن عملية البحث في أدق معانيها، وبما تشير إليه من محاولة للوصول إلى المعلومة والاستفادة بها وتوثيقها في اتجاه إنتاج معرفة جديدة، وتأتي أهمية هذا الموضوع في أن درجات الماجستير والدكتوراه تقف على قمة هرم المؤهلات الأكاديمي، وأصبحت ثروة الدول تقاس بأعداد العاملين في مجال البحث العلمي وخاصة من بين الحاصلين على درجات الدكتوراه، كما يتفق الطلاب والمشرفون والمناقشون على أنها مهمة ليست سهلة و تكلف من الوقت والجهد والمال الكثير في كل مراحلها.

ويطرح هذا الموضوع، وبشكل مستمر، تساؤلات عديدة تسعي إلى الحصول على إجابة، والإجابة هنا ليست إجابة واحدة، ولكن إذا جاز التعبير "اختيار من متعدد" إذ يتميز هذا الميدان بتعدد الرؤى والمدارس والتيارات الفكرية وفيما يلي نماذج من تلك القضايا:

<u>أولا</u>– إجراءات التقدم والالتحاق بالبرنامج:

– هل يتم تزويد كل باحث مستجد بالدراسات العليا بدليل مرشد لإجراء البحث متضمنا أخلاقيات البحث التربوى.

- هل يتم تزويد الباحث بكتيب عن حقوق الملكية الفكرية، وبروتوكول التعامل مع سوء السلوك البحثى.
- هل يتم تزويد الباحث بدليل واضح وشفاف يتضمن حقوقه وواجباته كباحث فى العصر الرقمى.

ثانيا- إعداد الرسالة:

يمر إعداد الرسالة بمراحل متعددة، ابتداء من اختيار فكرة الموضوع، والعرض في الجلسات الخاصة بحلقات البحث (السيمنار) والموافقة على الموضوع، واختيار المشرف والتسجيل، وفي كل مرحلة تُثار تساؤلات عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **عند مرحلة اختيار الموضوع:**
  - على أي أساس يتم اختيار موضوع الرسالة؟
  - هل يخضع ذلك لوجود خريطة بحثية؟
  - ما الذي يحدث عند دراسة موضوعات متعددة ومتعدية التخصصات؟
- **عند مرحلة اختيار الإشراف على الرسالة:**
  - ما القواعد والمعايير التي تحكم توزيع الإشراف على أعضاء هيئة التدريس في القسم العلمي (التخصص – الأقدمية – الأعباء).
  - هل يكون من حق الطالب اختيار المشرف؟
- **بعد تسجيل الموضوع:**
  - ما طبيعة العلاقة بين الطالب والمشرف؟
  - هل يُقدم الطالب الرسالة عند مراجعتها للمشرف كاملة أم يسير معه المشرف في كل فصل خطوة خطوة؟
  - كيف يتم رفض الرسالة وهى تحت إشراف أستاذ متخصص...؟
  - المسئولية عن الرسالة- الرسالة....رسالة الطالب أم الأستاذ؟
  - الباحث ومدى إتقانه لمهارات البحث العلمي وأسلوب الكتابة العلمية والتوثيق المستخدم لإثبات المراجع.
  - ما خلفية الباحث في مناهج البحث ؟
- **وبعد إدخال نظام الساعات المعتمدة:**
  - هل يتم تسجيل الرسالة وإعدادها فى أثناء دراسة مواد السنة التمهيدية أم بعد الانتهاء منها؟
  - هل يسمح النظام للطالب باختيار الأستاذ فى تدريس مواد السنة التمهيدية؟
  - هل من الضروري ربط التقدير العام للمواد بتقدير الرسالة؟
  - ما طبيعة العلاقة بين المواد التى يتم تدريسها بالسنة التمهيدية والرسالة ؟

- ما دور الإرشاد الإكاديمى؟ وكيف يمكن تفعيل الإرشاد الإكاديمى الإلكترونى؟
- كيف يمكن أن يستفيد الطالب الوافد أكبر استفادة من نظام الساعات المعتمدة؟
- كيف يمكن لأسلوب الساعات المعتمدة أن يساعد على تدويل التعليم الجامعى كهدف جديد من أهداف الجامعة؟

إن إعداد الرسائل العلمية بكل ما تتطلبه هذه العملية من مهارات وقدرات في مناهج البحث العلمي، ودقة في الملاحظة وأمانة في التوثيق والإحالة، هى قضية متعددة الأطراف ترتبط بمدخلات وعمليات منظومة الدراسات العليا، وقد أجريت العديد من الدراسات حول محاورها المتعددة التي تتمثل من بين ما تتمثل في: نظم اختيار وانتقاء الطلاب، وإجراءات الإشراف العلمي والمتابعة، ومتطلبات الحصول على الدرجة، والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة من مكتبات ومعامل ونظم إدارية، والنفقات والتكاليف، ومدى الحاجة إلى قاعدة بيانات للرسائل والأبحاث العلمية وغيرها من جوانب يساعد التفاعل بينها على رفع الكفاءة وزيادة إنتاجية الدراسات العليا.

وفي سياق التوجه نحو الجودة بدأت تظهر في الآونة الأخيرة دراسات لوضع المواصفات التي ينبغي أن تتوافر في الرسائل الجامعية، كما بدأت بعض الجامعات تقر القواعد التفصيلية التي تحدد الإجراءات والشروط المطلوبة لكتابة الرسائل (أحمد فهيم جبر، ٢٠٠٤).

ثالثا- المناقشة:

المناقشة (أو الاختبار الشفوي) هي قضية أساسية للاعتراف بالإنتاج الفكري على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه، وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي توجه للمناقشة، إلا أن هناك دعوة لاستمرارها، وفي ذلك اعتراف بأهميتها، فالمناقشة هي أكثر من مجرد امتحان لفحص قدرة الباحث على شرح شفوي لعمله وتقديم مؤشرات تشير إلى تعمقه في المعرفة، إنها بالإضافة إلى ذلك خبرة تُظهر قدرة الطالب على الحوار الأكاديمي والمواجهة والصمود أمام النقد الموجه له من خبير في المجال، كما يبدو من خلال قدرته على الإجابة عن الأسئلة البحثية على مستوى النظرية والممارسة، وتُظهر في نفس الوقت مدى قدرته على الاعتماد على ذاته.

ومن هنا وفي سياق الاحتفاظ بالنظام التقليدي لإعداد الرسائل الجامعية الذي يتضمن تقديم الرسالة كوثيقة مكتوبة بالإضافة إلى مناقشة هذا العمل المكتوب في جلسة علنية (كما هو الوضع في مجال الدراسات والبحوث التربوية بالجامعات

المصرية)، فإن هذه العملية تتناول جوانب عديدة وتثير تساؤلات ترتبط بقضايا مثل ((Morley, Louis, Leonard, Diana & David, Miriam,2003,64).

- الهدف من المناقشة (تقويم البحث أم الباحث أم الاثنين معا).
- طقوس وإجراءات المناقشة من حيث المدة والأسلوب والنغمة (هل جلسة المناقشة هي احتفال، أم إشهار وإعلان، أم امتحان).
- أسلوب ومعايير اختيار المناقش الخارجي (بمعني من الذي يتم اختياره ليكون مناقشا خارجيا).
- طبيعة الصلة بين المشرف والمناقش الخارجي.
- معايير اختيار المناقش الداخلي.
- مدى عدالة المناقشة.
- استقلالية المناقشين.
- تعليقات المناقشين.
- تقارير الممتحنين (متى يتم تقديم تقرير المناقشة قبل أم بعد المناقشة؟.
- دور المشرف في لجنة المناقشة.
- دور المشرف في إعداد الباحث للاستعداد للمناقشة.
- مدى حضور الباحث لمناقشات سابقة.
- تأثير المناقشة على النتيجة النهائية.
- الأوزان النسبية مجزئ الرسالة، أي العلاقة بين الوثيقة المكتوبة والاختبار الشفوي المتمثل في المناقشة.
- هل المناقشة تقويم تكويني أم نهائي أم الاثنين معًا؟
- هل يتغير محتوى الرسالة أثناء المناقشة وبعدها نتيجة التوصية بإجراء بعض التعديلات؟
- هل التوفيق والنجاح في المناقشة مسألة حظ أم قدرة؟
- قضايا النجاح والرسوب في المناقشة.
- عبء عضو هيئة التدريس المشرف.
- الجوانب الخاصة بتقويم الرسالة.
- هل تنتمي الرسالة لأكثر من تخصصCross Disciplinary؟
- بعض المشكلات التي تثار في المناقشات والتي يمكن على الأقل تجنبها أو حتى تقليلها.
- مدى وعي واضعي القواعد بوجهة نظر الطالب والمشرف والمناقش.

فقد بدأت تظهر اتجاهات جديدة لتطوير هذه العملية على مستوي العالم، وبالنظر إلى أن الطاقة والقدرة على الإشراف تعد واحدة من المعايير الأساسية في

المنزلة الجامعية، مع استمرار إعطاء أهمية لتحسين الإشراف، والتدريب على مهارات البحث، وتقويم الرسائل، فقد بدأ يظهر إلى جوار ذلك، اتجاه ينادي بضرورة تطبيق مؤشرات الأداء وضمان الجودة والمعايير في هذا المجال، وذلك مسايرة للتطورات التي تحدث في الأشكال الإدارية بالجامعة Manegerialism والتأمل في الممارسات Reflective practice الذي أصبح يمثل أولوية كبرى من أولويات الثقافة والممارسة الأكاديمية بالجامعة بما فيها الدراسات العليا ورسائل الماجستير والدكتوراه، وبدأت الأدبيات في هذا المجال تؤكد على أهمية دراسة العديد من الجوانب الخاصة بالمناقشة وظهرت أبحاث تنادي بضرورة تحري الجودة والعدالة في المناقشة، وترصد لجنة المناقشة من الداخل وتقوم بتحليل ما يدور بداخلها من أسئلة لتقديم موجهات للباحث تساعده على التنبؤ بنوعية الأسئلة المتوقعة في لجنة المناقشة، بينما تركز دراسات أخري على أهمية تقديم مساندة وتدريب للمشرفين والمناقشين وخاصة الداخلين الجدد إلى هذا المجال، واختيار المناقش الخارجي، ويسير بمحاذاة ذلك إنشاء المواقع على الإنترنت لتقديم النصح والمساعدة للباحثين.

وعند النظر إلى المناقشة باعتبارها نوع من التقويم تظهر قضايا تتبلور في التساؤلات التالية وتتلخص في:

١- من الذي يتم تقويمه؟ ٢- ما الذي يتم تقويمه؟

٣- هل هناك معايير واضحة محددة ومعلنة تستخدم للتقويم؟

وكجزء من الإصلاح التعليمي وفي سياق ضمان الجودة تم وضع أدلة للممارسة Code of Conduct تكون بمثابة معايير أخلاقية أو تحديد مبادئ مشتركة للمساءلة لضمان الجودة الأكاديمية والمساواة والعدالة في التعليم الجامعي.(شحاته،٢٠٠٦،١٢٧-١٣٨)، (Macquarie University),

http://www.ro.mq.edu.au/Research_Manual/Appendix3.htm

والملاحظ أن هذه النوعية من المبادئ والمواثيق أصبحت تأخذا مكانا واضحا في جامعات الدول الأجنبية Code of practice، ويتضح فيها المبادئ الأساسية الموجهة لاختيار وقبول الطلاب، والتسجيل، والموافقة على المشروع البحثي، ومهارات التدريب والإشراف، والتقويم والتغذية الراجعة وتخضع للتعديل باستمرار لتتضمن وضع معايير للمستجدات في هذا المجال مثل التعلم الإلكتروني وغير ذلك من أنماط جديدة في التعليم الجامعي.

وإذا كان الجزء السابق بحكم طبيعته قد ركز على إعداد الرسالة ومناقشتها كحلقات أساسية للبحث العلمي في الجامعة، فقد تزايد التأكيد في نفس الوقت على

مستخدم البحث التربوي، بفضل ما أتاحته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانات فائقة للوصول إلى المستخدم النهائي للبحث والتفاعل معه.

حتى أصبح البعض يشير إلى انتقال التأكيد من الإنتاج إلى الاستخدام، أي من منتج البحث إلى مستخدم البحث -بكل ما يرتبط بذلك من تبسيط المعرفة وإخراجها من دائرة المتخصصين والوصول إلى المستهلك الرئيس(المستخدم النهائي) وهذا هو محور الجزء التالي: (جبين إم راسيل، ٢٠٠١).

رابعاً- نشر البحث التربوي- مستخدمو البحث التربوي:

نظرا لأن الأشكال الحالية لنشر البحوث التربوية تتم من خلال الدوريات والأوراق البحثية التي غالبا ما تُكتب للخبراء في المجال، فقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة علي نشر البحوث للمستخدمين الأقل خبرة مثل المدرسين، إذ يُتيح نشر البحوث من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدم سهولة الاستخدام والوصول لكم هائل من المصادر والأدوات وقواعد البيانات، وأيضا المشاركة و تقديم تغذية راجعة.

ليتحول التأكيد في نشر البحوث التربوية من **الاهتمام بالباحث** إلى **الاهتمام بالمتلقي** من حيث تسهيل الاستخدام للمعلم وتشجيعه على المشاركة في /والحوار مع الباحثين.

ومع أن المعلم قد يكون هو المستهدف المباشر من تيسير عملية استخدام البحوث التربوية لتحسين الممارسات التربوية، ولكن الأمر لا يقتصر عليه فقط، إذ يمكن أن يتيح ذلك الفرصة للخبراء في المجال والاستفادة من الخبرة الدولية من خلال تقديم تغذية راجعة ودراسات حالة، بل إنه من الممكن أن تتسع دائرة مستخدمي البحث التربوي لشمل ليس فقط المعلم العامل في الميدان، والخبير في المجال على المستوي المحلي والدولي، ولكن أيضا تصل إلى المؤسسات الممولة للبحوث- وصناع السياسة والمديرين والمدارس والهيئات الحكومية والمعلمين المهتمين بهذا الموضوع وتحقيق التفاعل معهم وبينهم وأيضا إلى طلاب البحث.

فالشبكة العالمية للمعلومات أصبحت أداة أو (بيئة) لنشر البحوث بالإضافة إلى كونها بيئة مفتوحة للتعلم A publishing environments، وفي هذا السياق بدأ يجري الحديث عن إنشاء مواقع على الإنترنت تُقَرِب بين الباحثين ومستخدمي البحث التربوي لمساعدة الجانبين على الاستزادة من المعرفة وترجمة هذه المعرفة إلى ممارسات أفضل كل في سياقه، فالنشر هنا لن يقتصر فقط على النسخ الورقية ولكن تقديمها لمستخدم البحث بصورة تمكنه من التحدث والحوار مع الباحث والمتخصص (كما يحدث في حلقات البحث السيمينارات وغيرها) وكل ما يرتبط بذلك من معايير النشر على الشبكة العالمية للمعلومات بشكل يساعد على تحقيق

التفاعل مع المستخدم وربط كل ذلك بمصادر ومواقع أخرى والبريد الإلكتروني وغيرها مما يحتاج إلى ابتكار أشكال جديدة لنشر ثقافة بحثية ليثير كل ذلك تساؤلات ليس فقط حول مهارات الباحث ولكن أيضا مهارات **مستخدم البحث** من حيث تصميم وتحرير صفحات الويب واستخدام الوسائط الفائقة وغيرها من متطلبات عمليات النشر الإلكتروني.

الخاتمـة:

يتضح مما سبق تعدد المبررات التي تدعو إلى الاهتمام بالبحث العلمي على مستوي الجامعة وبشكل خاص ما يتعلق منها بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، بكل ما تتضمنه هذه العملية من مراحل قد تبدأ باختيار الموضوع وإعداد الرسالة ومناقشتها ولكنها لا تنتهي بالنشر والاستخدام والتطبيق في الميدان، بمساعدة ما تتيحه التطورات الحالية والسريعة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مع ظهور اهتمام خاص بمناقشة الرسائل ووضع قواعد ومبادئ للممارسةCode of practice في هذا الشأن.

فالمناقشة – كامتحان شفوي – هى تقويم يتضمن إصدار حكم في اتجاه منح الدرجة العلمية ومن ثم تثير قضايا عديدة منها ما يتعلق بنوعية أسئلتها، ومنها ما يختص بمواصفاتها وشروطها والمعايير التي تحكمها، ومنها ما يرتبط بالأعباء المادية والمعنوية التي تسببها للطالب والمشرف والمناقش، ومنها ما يتعلق بدراسة الملامح الرئيسية للنظام ككل وإدارته والقوي التي تشكله، والقواعد واللوائح التي تحكم الممارسة.

وإذا كانت الأسس الحالية والقواعد التي تحكم الممارسة في مصر وكما ينص قانون تنظيم الجامعات في المادة رقم مادة ٩٢ على أن "تشمل الدراسة لنيل درجة الماجستير مقررات دراسية عالية (جامعة القاهرة،٢٠٠٣، ١٤٩– ١٥٠).

وتدريبا على وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهي بإعداد رسالة تقبلها لجنة الحكم، ويشترط لإجازتها أن تكون عملا ذا قيمة علمية – ولا يجوز أن تقل المدة اللازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين – على أن تحسب مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدبلوم الخاصة في التربية من هاتين السنتين "هذا بالنسبة لرسالة الماجستير، أما بخصوص رسالة الدكتوراه في نص القانون على أن "تقوم الدكتوراه أساسا على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن سنتين تنتهي بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم. ويجوز أن يكلف الطالب ببعض الدراسات المتقدمة طبقا لما تحدده اللوائح الداخلية.

بكل ما يتضمنه ذلك من هدف عام عريض فدرجة الماجستير هى تدريب على البحث العلمي واكتساب لمهاراته، أما درجة الدكتوراه فلابد أن ترتكز على الأصالة،

والابتكار، والإسهام في المعرفة، والقابلية للنشر، ويضاف إلى ما سبق سؤال يفرض نفسه فى الآونة الأخيرة ألا وهو...كيف يتم تحقيق كل ذلك والمحافظة عليه فى إطار تطبيق نظام الساعات المعتمدة؟، وهل سيظل للدرجة العلمية نفس المعنى والمستوى من حيث المحتوى والجودة؟.

ومن كل ما سبق تتضح الحاجة إلى وضع تفاصيل معايير عملية لتقويم كل المراحل كعملية تتسم بالشفافية تكون بمثابة ميثاق للممارسة بكل ما يتطلبه ذلك من إتاحتها للطالب والمشرف والمناقش، بل والمجتمع ككل وبما يساعد على تحقيق الجودة والعدالة ويكسبها ثقة المجتمع. وتوجد العديد من التجارب والأدلة بالجامعات الأجنبية وبالمجالات الأخرى (European university institute, 2013) التى تستخدم كموجهات عملية للطالب والمشرف والمناقش- والتى يمكن الرجوع إليها لتعرف أفضل الممارسات ليس بقصد النقل الحرفى منها ولكن كموجهات استرشادية يمكن الاستفادة منها فى تقديم بيئة عمل مثلى ومشجعة لإجراء الرسائل، وبخاصة فى سياق فترة التحول التي يعيشها قطاع التربية بالجامعات المصرية فى الآونة الراهنة.

المراجع

- أحمد فهيم جبر(٢٠٠٤): المواصفات المأمولة والمتوافرة لرسائل الماجستير في جامعات الضفة الغربية، **مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية** في المدة من ٣ – ٥ /٧ / ٢٠٠٤، رام الله.
- أم هاشم أحمد محمد أحمد أبو عميرة (٢٠١٥): تطوير إدارة الدراسات العليا بجامعة المنيا فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة المنيا.
- أورلندو ألبورنوز(١٩٩١): الاستقلالية وإثبات الكفاءة في التعليم العالي، في: **مستقبليات**، المجلد الحادي والعشرين، العدد٢.
- جامعة القاهرة (٢٠٠٣) **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات**، الطبعة الثامنة عشرة المعدلة مطبعة جامعة القاهرة.
- ججين إم راسيل (٢٠٠١) "الاتصال العلمي في بداية القرن الحادي والعشرين"، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد ١٦٨، يونية.
- جون ج. تايلور(١٩٨٥)عقول المستقبل، ترجمة: لطفي فطيم، سلسلة **عالم المعرفة**، ٩٢، أغسطس،.
- شحاته نادى (مترجم) (٢٠٠٦) ميثاق أخلاقي لإعداد البحث العلمى وقواعده: من النماذج العالمية، فى: نادية جمال الدين (فكرة وتحرير): **فى إدارة المعرفة التربوية: اجتهادات فى البحث التربوى – محاولة للخروج عن المألوف**، مصر العربية للنشر والتوزيع.
- عمرو حمزاوي(٢٠٠٤) "الحداثة وما بعدها: بين المخاطرة والتحديث الانعكاسي"، صحيفة الأهرام، ملحق الجمعة، ١٤ مايو.
- محمد أديب رياض غنيمي(١٩٩٧) الإطار العام لخطة متكاملة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والإليكترونيات الدقيقة في مصر، **المؤتمر الثاني للخيارات التكنولوجية لمصر، واقع وآفاق التكنولوجيات المتقدمة**، القاهرة ٥–٦ أبريل.
- معهد الدراسات التربوية (٢٠١٢): اللائحة الداخلية للمعهد طبقا لنظام الساعات المعتمدة (٢٠١٢)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة،.
- موقع الجامعة الأرجنتينية بيونس آيرس على الشبكة العالمية للمعلومات https://www.uba.ar/postgrados/contenido.php?id=79
- وزارة التعليم العالي(٢٠٠٤) **هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد** "**مسودة القانون**"، جمهورية مصر العربية، أبريل.

- ياسر عبد الحافظ علي (٢٠٠٢) مداخل حديثة لإعداد المعلم وتدريبه – اقتراح مدخل جديد لإعداد المعلم داخل الفصل"، في: مجلة التربية والتنمية، السنة العاشرة، العدد٢٥، مارس.
- **European university institute**(2013).**,** code of ethics in academic research, edition
- Levine , Arthur E. (2000) " The Future of Colleges: 9 Inevitable Changes", **The Chronicle of Higher Education**, October 27. http://www.nyu.edu/classes/jepsen/chronicle102700.html(10/2/2015).
- Macquarie University ,Code of Supervisory Practice Application Research Degree Candidates, accessed 4/2/2015,available at:
- Morley, Louis, Leonard, Diana & David, Miriam(2003) Quality and equality in British PhD assessment", in: ***Quality Assurance in Education***, volume 11, number2,. http://www.ro.mq.edu.au/Research_Manual/Appendix3.htm